A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/17/14
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 29 ،فبراير 2025

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السابعة عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 فبراير 2025

تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن حجب الموقع / الأوامر القضائية بدون ضرورة إثبات الخطأ

مساهمات من إعداد رابطة الأفلام (MPA) والاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) واليونان والصين

1. في الدورة السادسة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)، المعقودة في الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024، وافقت اللجنة على أن تنظر في دورتها السابعة عشرة، من بين مواضيع أخرى، في "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تقدم هذه الوثيقة مساهمات من دولتين عضوين (اليونان والصين) وكيانين من القطاع الخاص (رابطة الأفلام MPA والاتحاد الدولي للتسجيلات الصوتية IFPI) من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن حجب المواقع/الأوامر القضائية لأطراف غير مسؤولة بغية مكافحة قرصنة حق المؤلف

2. تصف مساهمة رابطة MPA فعالية "الأوامر القضائية لحجب المواقع" لأطراف غير مسؤولة لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت. توضح المساهمة كيف تعتمد هذه الأوامر القضائية على تعاون الوسطاء عبر الإنترنت لحجب مواقع القراصنة، دون تحديد المسؤولية عليهم. أصبحت أحكام حجب المواقع القضائية و/أو الإدارية الآن جزءا من النظام القانوني في أكثر من 50 بلدا، وتشير الأبحاث إلى أنها كانت فعالة في الحد من الوصول إلى مواقع القرصنة وفي زيادة استخدام الخدمات المشروعة. كما تسلط المساهمة الضوء على أفضل الممارسات لتوفير الضمانات المناسبة والفعالية والتناسب في تدابير حجب المواقع وزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة.

3. تسلط مساهمة الاتحاد الدولي IFPI الضوء على تحدي قرصنة الموسيقى عبر الإنترنت والدور الحاسم الذي يلعبه الوسطاء في مكافحة القرصنة. وتركز بشكل خاص على مزودي خدمات الإنترنت (ISPs) نظرا لدورهم في تنفيذ أوامر حجب مواقع الويب. وتؤكد على أن تدابير حجب المواقع الإلكترونية ضرورية لمنع الوصول إلى المواقع المخالفة، لا سيما عندما يظل المشغلون مجهولي الهوية. وتوضح المساهمة أن تدابير مثل أوامر حجب المواقع الديناميكية يمكن أن تقلل بشكل فعال من القرصنة في إطار مشهد القرصنة سريع التغير. كما أنها تثير مخاوف من قبيل عدم قابلية التوسع في أوامر حجب المواقع، والحدود الزمنية لصلاحية الأوامر القضائية وعدم الفعالية من حيث التكلفة في أنظمة القانون المدني. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد عناصر الحجب العادل والفعال للمواقع الإلكترونية وتخلص إلى أن مشاركة الويبو يمكن أن تعزز التعاون العالمي وتبادل المعارف، مما يعزز مكافحة القرصنة

4. تصف مساهمة اليونان الآلية الوطنية لمكافحة قرصنة الأحداث المباشرة على الإنترنت، مركزةً على عمل المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) وهيئتها الإدارية، أي اللجنة الوطنية للإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على

الإنترنت (EDPPI). وتوضح المساهمة كيف توفر اللجنة الوطنية EDPPI حلا إداريا (خارج إطار المحكمة) لأصحاب حق المؤلف من خلال إصدار أوامر قضائية ديناميكية وحجب مباشر ضد المحتوى المخالف. وتناقش الإطار القانوني والإجراءات والتحديات المحيطة بأوامر الحجب المباشر، وتسلط الضوء على الضمانات لمنع الإفراط في الحجب فضلاً عن التأكيد على أهمية التعاون الدولي.

5. تصف مساهمة الصين الجهود المستمرة التي تبذلها الإدارة الوطنية لحق المؤلف في الصين (NCAC) لتعزيز نظام حماية حق المؤلف عبر الإنترنت من خلال مبادرة Cyber Sword Action الخاصة بها. وركزت هذه المبادرة على مكافحة التعدي والقرصنة عبر الإنترنت على مدى السنوات العشرين الماضية، ومعالجة التحديات الناجمة عن النمو السريع لاستخدام الإنترنت. استهدفت مبادرة Cyber Sword Action المجالات الرئيسية التي تنتشر فيها القرصنة، مثل مقاطع الفيديو عبر الإنترنت والموسيقى والتجارة الإلكترونية. كما تناقش التعاون بين الإدارة الوطنية NCAC والوكالات الحكومية الأخرى والمجموعات الصناعية لضمان اتباع نهج متعدد الأوجه لحماية حق المؤلف عبر الإنترنت، وتسلط الضوء على نتائج هذه الشراكات.

6. وترد المساهمتان بالترتيب التالي:

أفضل الممارسات في حجب المواقع الإلكترونية..... 3

التصدي لقرصنة الموسيقى - دور الوسطاء..... 9

دور وعمل اللجنة الإدارية اليونانية لمكافحة قرصنة الأحداث الحية على الإنترنت..... 13

عملية جيانوانغ (حملة سيف الإنترنت): عشرون عاما لتعزيز نظام حماية حق المؤلف عبر الإنترنت في الصين.....17

[تلي ذلك المساهمتان]

أفضل الممارسات في حجب المواقع الإلكترونية

مساهمة أعدتها السيدة كارين أ. تيمبل، نائبة الرئيس التنفيذي الأول والمستشارة العامة العالمية، رابطة الأفلام، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية*

ملخص

من خلال هذه المساهمة، تودّ رابطة الأفلام مشاطرة آرائها بشأن فعالية الأوامر القضائية لأطراف غير مسؤولة بحجب مواقع محددة، وتوجّه هذه الأوامر إلى وسطاء على الإنترنت (وتسمى أيضا "الأوامر القضائية بحجب المواقع") بهدف حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم الرقمي. وتؤكد هذه المساهمة على أهمية أن تعتمد الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم أفضل الممارسات لضمان حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية مع تطبيق الضمانات واحترام المبادئ الأساسية مثل الإجراءات القانونية الواجبة ومبدأ التناسب والشفافية وتحقيق التوازن بين الحقوق المعنية.

وحاليا، أصبحت الأنظمة القانونية لأكثر من 50 بلدا تتضمن أحكاما قضائية و/أو إدارية لحجب المواقع الإلكترونية، وتظهر البحوث فعالية هذه الأحكام في التصدي للقرصنة. علاوة على ذلك، لا تقوم الأوامر القضائية لأطراف غير مسؤولة على أي إثبات لمسؤولية الوسطاء على الإنترنت، بل تعوّل بالأحرى على مساءلتهم وتعاونهم من أجل وقف ومنع استخدام شبكاتهم في أنشطة غير قانونية.

أولا. معلومات أساسية

1. تضطلع رابطة الأفلام بدور الصوت العالمي المدافع عن الصناعة الدولية للأفلام والتلفزيون والبث. وتعمل الرابطة في كل أنحاء العالم من أجل تعزيز الصناعة الإبداعية وحماية محتوى أعضائها على جميع الشاشات والدفاع عن الحريات الإبداعية والفنية لرواة القصص ودعم نماذج التوزيع المبتكرة التي تتيح توسيع خيارات المشاهدة للجمهور عبر العالم. وتضم رابطتنا ما يلي من الأستوديوهات الأعضاء: Netflix Studios, LLC؛ Paramount Pictures Corporation؛ Prime Video & Amazon MGM Studios؛ Sony Pictures Entertainment Inc.؛ Universal City Studios LLC؛ Walt Disney Studios Motion Pictures؛ Warner Bros. Discovery. وتؤدي رابطة الأفلام دورا رائدا في التصدي للنشر غير القانوني للمحتوى المحمي بحق المؤلف، ويضر هذا النشر غير القانوني بالنظام البيئي الرقمي الآخذ في الازدهار. وتهدف الرابطة إلى خفض عمليات القرصنة أو التخفيف من حدتها من خلال استراتيجيات إنفاذ فعالة تستهدف مشغلي المواقع الإلكترونية ومقدمي الخدمات غير القانونية، كما تهدف إلى العمل التعاوني مع الوسطاء الذين يقدمون خدماتهم لهؤلاء الذين يمارسون أعمال غير قانونية على الإنترنت.

2. نعيش في عالم متصل بالإنترنت: ففي عام 2024 سُجل 5.35 مليار مستخدم للإنترنت من أصل 8 مليارات. ومن المتوقع أن ينمو عدد مستخدمي الإنترنت بشكل أكبر خلال السنوات القليلة المقبلة[1]. وتوزع المصنفات الإبداعية والترفيهية بشكل متزايد على الإنترنت، لذا من الضروري إيلاء حق المؤلف والحقوق المجاورة القائمة في هذه المصنفات على الإنترنت نفس قدر الحماية الذي تتمتع به خارج الإنترنت.

3. بيد أنه رغم توافر مجموعة كبيرة من الخدمات المشروعة وإجراءات الإنفاذ القوية في العديد من البلدان، فإن القرصنة لا تزال تسبب أضرارا كبيرة للصناعات الإبداعية.[2] علاوة على ذلك، لا تؤثر القرصنة على الجدوى الاقتصادية للصناعة الترفيهية فحسب، بل

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] انظر(ي) Lexie Pelchen, Internet Usage Statistics in 2024, Forbes Home, published on 1 March 2024 at https://www.forbes.com/home-improvement/internet/internet-statistics/ .

[2] تكلف قرصنة المصنفات الترفيهية المصورة ما بين 230 000 و560 000 وظيفة سنوياً وتستنزف ما لا يقل عن 29.2 مليار دولار من اقتصاد الولايات المتحدة. انظر(ي) David Blackburn, Impacts of Digital Video Piracy on the U.S. Economy, (2019), available at https://www.uschamber.com/assets/documents/Digital_Video_Piracy_June_2019.pdf. انظر(ي) أيضا Office of the United States Trade Representative، *2023 Review of Notorious Markets for Counterfeiting and Piracy*, available at https://ustr.gov/sites/default/files/2023_Review_of_Notorious_Markets_for_Counterfeiting_and_Piracy_Notorious_Markets_List_final.pdf; and Federazione per la Tutela delle Industrie dei Contenuti Audiovisivi e Multimediali (FAPAV)، *La pirateria Audiovisiva in Italia: 2016-2023*، (2023)، متاح على https://fapav.it/wp-content/uploads/2018/11/FAPAV_Ricerca-sulla-pirateria-audiovisiva-2023.pdf. في الدراسة الأخيرة، أفادت توقعات الاتحاد الإيطالي لحماية المحتوى السمعي البصري وشركة IPSOS بأن كلفة ما تكبده الاقتصاد الإيطالي بسبب القرصنة بلغت 358 مليون يورو في عام 2023.

تشكل أيضاً تهديداً خطيراً على المستخدمين الذين يستفيدون من المحتوى المقرصن.[3] وتشير الدراسات إلى احتمال بنسبة 57 في المائة بأن يتسبب تطبيق قرصنة مواد سمعية وبصرية في إصابة الأجهزة المستخدمة ببرامج خبيثة، وأفاد شخص واحد على الأقل من أصل خمسة أوروبيين بتعرضه لسرقة الهوية عن طريق البرامج الخبيثة بين عامي 2018 و2019.[4] وفي المقابل، من شأن تثقيف المستهلك بشأن القرصنة على الإنترنت أن يقلل من احتمال إصابة الأجهزة المستخدمة بنسبة 31 في المائة.[5]

4. ولذلك، يتعين أن تستمر البلدان في وضع أطر إنفاذ قوية وفعالة من أجل التصدي للقرصنة على الإنترنت، بما يشمل استخدام أوامر قضائية لأطراف غير مسؤولة بحجب النفاذ إلى خدمات قرصنة غير قانونية. وتُصمّم الأوامر القضائية لأطراف غير مسؤولة خصيصا لتوفير وسائل فعالة وفي الوقت المناسب من أجل وقف التعدّيات واسعة النطاق على الإنترنت، وخاصة في الحالات التي يكون فيها مشغلو خدمات القرصنة هذه مجهولين أو يكونون في الخارج في بلدان تعتمد تدابير حماية أضعف لحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي فإن هذه التعدّيات ترتكب خارج نطاق أصحاب الحقوق المحليين.

5. ولطالما شملت الأنظمة القانونية منذ قرون أوامر قضائية ترمي إلى منع أو وقف الأنشطة غير القانونية، ويضم العديد منها مفاهيم تقليدية تشمل طلبات بأن تُتخذ تدابير من قبل أطراف غير مسؤولة. ولا تقوم هذه الطلبات على إذناب أحد الأطراف، بل إلى قدرة هذا الطرف على السيطرة على السلوك الضار. وتشكل الأوامر القضائية بحجب المواقع أحد الأمثلة على الأوامر القضائية لأطراف غير مسؤولة. وهدف أصحاب الحقوق هو وقف التعدّي ليس إلا، دون توجيه اللوم أو تحميل مسؤولية الخطأ لأحد، ويلتمسون إنصافاً ممن هم أقدر على وقف التعدّي، مثل الوسطاء الذين يقومون بصِلة الوصل بين المستخدمين وموقع القرصنة.

6. ويستخدم نوعان رئيسيان من إجراءات حجب المواقع في جميع أنحاء العالم: حيث تنظر المحاكم المختصة في الإجراءات القضائية لحجب المواقع، في حين تنظر السلطات الإدارية في الإجراءات الإدارية للحجب وتمنح الصلاحيات لذلك. وبصورة عامة، تُنفذ هذه التدابير عن طريق حجب نظام أسماء الحقول (DNS) أو عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) أو عنوان URL.

7. وتشير الأدلة إلى أن حجب المواقع الإلكترونية هو إجراء فعّال لخفض عدد زيارات مواقع القرصنة الإلكترونية وزيادة استخدام الخدمات المشروعة. ويؤدي أمر حجب المواقع الذي يطبّق على مقدمي خدمات الإنترنت الرئيسيين في بلد معين إلى خفض عدد الزيارات إلى حقول القرصنة المستهدفة.

8. وعلى سبيل المثال، أدى حجب 53 موقع قرصنة في المملكة المتحدة إلى انخفاض عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة تصل إلى 95%.[6] بالإضافة إلى ذلك، خلصت تحليلات أجريت في أستراليا والبرتغال وجمهورية كوريا إلى انخفاض عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة تراوحت بين 60 و90 في المائة.[7] ويؤدي حجب المواقع أيضا إلى زيادة عدد الزيارات إلى مصادر المحتوى

---

[3] انظر(ي) Paul A. Watters, *Audiovisual Piracy Cyber Risk for European Consumers*, published by the Audiovisual Anti-piracy Alliance on September 19, 2022, available at https://www.aapa.eu/study-on-malware-and-audiovisual-piracy-highlights-significant-risks-to-european-consumers. انظر(ي) أيضا European Commission, Survey on "Scams and Fraud experienced by Consumers", January 2020, available at https://commission.europa.eu/system/files/2020-01/survey_on_scams_and_fraud_experienced_by_consumers_-_final_report.pdf. وبالنسبة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انظر(ي) Paul Watters، Time to Compromise: *How Cyber Criminals use* Ads to Compromise Devices through Piracy Websites and Apps, released in December, 2021 and available at https://avia.org/wp-content/uploads/2022/08/Time-to-Compromise_.pdf.

[4] انظر(ي) Watters, *Audiovisual Piracy Cyber Risk for European Consumers*، الحاشية 3 أعلاه.

[5] انظر(ي) الحاشية 3.

[6] انظر(ي) Brett Danaher et al., The Effect of Piracy Website Blocking on Consumer Behavior, MIS QUARTERLY 631, June 2020, at 637) نرى أن عمليات الحجب التي شملت 53 موقعا في نوفمبر 2014 كانت فعالة في خفض عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة.) وانخفض عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة 88% ابتداء من الأشهر الثلاثة التي سبقت الحجب إلى الأشهر الثلاثة التي تلته."))؛ الصفحة 639 (استنادا إلى البيانات المستمدة من موجات الحجب في عامي 2012 و2013، "انخفض عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة تراوحت بين 80 و95% في مختلف المجموعات، مما يدل على حجب فعال"، المرجع متاح على الموقع: https://www.cmu.edu/entertainment-analytics/documents/effectiveness-of-anti-piracy-efforts/uk-blocking-misq.pdf.

[7] انظر(ي) على سبيل المثال، Motion Picture Association, Measuring the Effect of Piracy Website Blocking in Australia on Consumer Behavior, January 2020, [يشار إلى هذا البحث، المتعلق بملخص عمليات الحجب في أستراليا، فيما يلي باسم "Australia Blocking Summary"]، الصفحة 4 (في إحالة إلى عمليات حجب تمت في ديسمبر 2018، "انخفض متوسط عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة بشكل حاد بالنسبة إلى المجموعة المستهدفة، حيث انخفض عدد الزيارات إلى هذه المجموعة من المواقع بنسبة 61% إجمالا ابتداء من الفترة السابقة إلى الفترة اللاحقة للحجب.")، المرجع متاح على الموقع: https://www.mpa-apac.org/wp-content/uploads/2020/02/Australia-Site-Blocking-Summary-January-2020.pdf؛ INCOPRO, Site Blocking Efficacy – Key Findings: Australia (تقرير أُعد من أجل رابطة الشاشة الأسترالية، يوليو 2018)، الصفحة 2 ("أدى حجب مواقع في أستراليا إلى انخفاض

[Footnote continued on next page]

المشروعة في صفوف المستخدمين السابقين للمواقع المحجوبة، حسب ما تبيّنه البحوث التي أجريت في أستراليا والمملكة المتحدة.[8] وبالإضافة إلى انخفاض استخدام مواقع القرصنة، أدت عمليات الحجب في المملكة المتحدة إلى زيادة تراوحت بين 7 و12 في المائة في استخدام مواقع البث القانونية مدفوعة الخدمة.[9] كما أدى ذلك إلى زيادة الاشتراكات الجديدة مدفوعة الخدمة.[10] ومؤخرا، نُشر مقال في مجلة هارفارد بيزنس ريفيو في فبراير 2024 لم يقتصر فقط على تأكيد النتائج الإيجابية المسجّلة في المملكة المتحدة من حيث زيادة الاستهلاك القانوني بسبب حجب المواقع، بل أفاد أيضا بنتائج مماثلة خلصت إليها دراسات متابعة في البرازيل والهند.[11]

ثانيا. أفضل الممارسات في حجب المواقع

9. استنادا إلى خبراتنا العالمية في مجال حجب المواقع، يمكننا أن نوصي بعدد من أفضل الممارسات التي ينبغي اتباعها في حجب المواقع الإلكترونية. ولا تقتصر أفضل الممارسات هذه على كفالة وضع الضمانات المناسبة، بل تشمل أيضا اتخاذ تدابير فعالة ومتناسبة في حجب المواقع وزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة.

ألف. الدقة في الاستهداف والتناسب

10. ينبغي أن يستهدف حجب المواقع بدقة شديدة مواقع القرصنة المخصصة لتوفير محتوى محمي بحق المؤلف بشكل غير قانوني، وغالبا ما يتم ذلك على نطاق تجاري. وقد عالج المشرعون والمحاكم القضائية في جميع أنحاء العالم هذه المسألة من خلال تحديد المواقع التي تخضع للحجب على أنها مواقع تمارس "تعدّيا هيكليا" أو يكون "غرضها الأساسي" أو "تأثيرها الأساسي" هو التعدّي أو تسهيل التعدّي على حق المؤلف. وتشير توصية مفوضية الاتحاد الأوروبي لعام 2023 بشأن مكافحة قرصنة الأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة على الإنترنت إلى استهداف "خدمات القرصنة التي يتم تحديدها من خلال مواقع الإنترنت المخصصة بالأساس لإتاحة سبل النفاذ إلى عمليات إعادة الإرسال غير المصرح بها أو أنواع أخرى من المحتوى غير المصرح به".[12]

إجمالي استخدام المواقع المحجوبة بنسبة 68.7% عند مقارنة نسبة الاستخدام المسجلة في أبريل 2018 بالنسبة المسجلة قبل سريان الحجب. وانخفض الاستخدام مقابل كل موجة حجب نُفذت في البلد.")، المرجع متاح على الموقع: https://creativecontentaustralia.org.au/wp-content/uploads/2021/03/INCOPROAustralianSiteBlockingEfficacyReport-KeyFindingsJuly2018FINAL.pdf؛ انظر Nigel Cory, A Decade After SOPA/PIPA, It's Time to Revisit Website Blocking, INFORMATION TECHNOLOGY & INNOVATION FOUNDATION, January 2022, at 9, Fig. 2, available at https://www2.itif.org/2022-revisiting-website-blocking.pdf, citing INCOPRO, *Site Blocking Efficacy in Portugal September 2015–October 2016* (industry research report)), May 2017, at 2 ، ("تظهر نتائج عمليات الحجب في هذا التقرير تحقيق تأثير إيجابي إجمالا أدى إلى انخفاض استخدام المواقع الإلكترونية المستهدفة بأوامر الحجب القضائية في البرتغال بنسبة 69.7٪.")، المرجع متاح على الموقع: https://www.incoproip.com/wp-content/uploads/2020/02/Site-Blocking-and-Piracy-Landscape-in-Portugal-May-2017.pdf)؛ انظر(ي) Motion Picture Association, MPA Study on Site Blocking Impact in South Korea, 2016, at 11 ("كان مستوى التأثير 1 واضحا: حيث انخفض عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة 90% في المتوسط بعد ثلاثة أشهر من الحجب (97% بعد الموجة 1 و93% بعد الموجة 2 و79% بعد الموجة 3)"، المرجع متاح على الموقع: https://www.mpa-apac.org/wp-content/uploads/2018/05/MPAA_Impact_of_Site_Blocking_in_South_Korea_2016.pdf.

[8] انظر(ي) Danaher et al., at 646، الحاشية 6 أعلاه ("نلاحظ أن [حجب 53 موقع قرصنة رئيسي في عام 2014] أدى إلى زيادة استخدام مواقع البث القانوني مدفوعة الخدمة")؛ Australia Blocking Summary, at 1، الحاشية 7 أعلاه، ("بالنسبة إلى مستخدمي المواقع المستهدفة بالحجب، ارتفع عدد الزيارات إلى المواقع التي تعرض محتوى قانونيا بنسبة 5% في الفترة التي لحقت الحجب").

[9] انظر(ي) Danaher et al., at 633، الحاشية 6 أعلاه ("نخلص إلى أن حجب 19 موقعاً رئيسياً لقرصنة الفيديوهات في عام 2013 و53 موقعاً في عام 2014 أدى إلى انخفاضات كبيرة في إجمالي عمليات القرصنة فضلاً عن ارتفاع تراوح بين 7% و12% في استخدام مواقع البث القانوني مدفوعة الخدمة في صفوف المستخدمين المتأثرين بالحجب").

[10] انظر(ي) Danaher, at 631، الحاشية 6 أعلاه ("من الواضح أن حجب 53 موقعا في عام 2014... أدى إلى زيادة الاشتراكات الجديدة مدفوعة الخدمة").

[11] انظر(ي) Brett Danaher, Michael D. Smith, & Rahul Telang, Pro Sports Has a Piracy Problem, HARV. BUS. REV., Feb. 14, 2024،)" تفيد تقديرات شركة VFT المختصة في تعقب أعمال القرصنة بأن 17 مليون مشاهد تابعوا مباراة السوبر بول [11 فبراير] عبر بث مباشر مقرصن غير قانوني.") ("ما خلصنا إليه أن النتائج المترتبة على حجب مواقع إلكترونية في الهند والبرازيل تتسق مع ما وقع في المملكة المتحدة: حيث "أدى الحجب إلى انخفاض نسبة القرصنة وزيادة المبيعات القانونية.")، المرجع متاح على الموقع:

[12] انظر(ي) para. 16 of Commission Recommendation C(2023) 2853 of 4.5.2023 on combating online piracy of sports and other live events، المرجع متاح على الموقع: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/recommendation-combating-online-piracy-sports-and-other-live-events.

11. ويلزم وضع ضمانات تكفل استهداف المواقع موضوع الحجب بدقة.

12. ويفضل بصورة خاصة في سياق الأحداث المباشرة سريعة التغير والحساسة من حيث الوقت أن تستخدم حلول مؤتمتة لتعقب المواقع المعنية في الوقت الفعلي عن طريق نظام أسماء الحقول (DNS) وعنوان IP اللذين تستخدمهما الخدمات المتعدّية. ويتاح عدد من الحلول التكنولوجية في السوق لكي تكفل استهداف تدابير الحجب للمواقع المعنية بدقة شديدة، بما في ذلك عندما يقوم مقدمو الخدمات المتعدّية بتغيير عنوان IP أو DNS بشكل متكرر. ومن بين الأمثلة على ذلك اعتماد أدوات مؤتمتة تحدد استضافة مواقع متعددة على نفس عنوان IP وتتحقق إن كانت الحقول المستهدفة لا تزال متاحة على الإنترنت. وتدعم رابطة الأفلام استخدام أصحاب الحقوق والسلطات هذه الأنواع من الحلول التكنولوجية في جميع المراحل ذات الصلة بالعمليات مؤتمتة لحجب المواقع.

باء. تحقيق التوازن بين الحقوق الأساسية

13. من المحتمل أن تؤثر الأوامر القضائية بحجب المواقع على عدد من الحقوق الأساسية، مثل حرية مستخدمي الإنترنت في الحصول على المعلومات وحرية التعبير فضلا عن حرية الوسطاء على الإنترنت في ممارسة الأعمال. ولذلك، تعترف المحاكم، عند إصدارها هذه الأوامر، بوجوب أخذ هذه الحقوق في الحسبان إضافة إلى تحقيق توازن عادل بين هذه الحقوق ومصالح وحقوق أصحاب حق المؤلف.[13]

14. وبالفعل، في حين تُستخدم أوامر حجب المواقع من أجل حماية حق أساسي آخر مثل الحق في الملكية، وخاصة الملكية الفكرية، ينبغي أن يُطبّق هذا الحق بما يتوافق مع مبدأ التناسب. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن الأوامر القضائية بحجب المواقع، التي تستهدف بدقة شديدة خدمات تمارس تعدّيا بصورة هيكلية، لا تؤثر سلباً على حرية الحصول على المعلومات وحرية التعبير، وهما مبدآن لا يبرران القرصنة واسعة النطاق على الإنترنت.[14]

15. وثمة حق أساسي آخر يلزم أخذه في الحسبان هو حرية ممارسة الأعمال. فلا تؤثر الأوامر القضائية بحجب المواقع على حرية مقدمي خدمات الإنترنت في ممارسة أعمالهم عندما تتضمن أحكاما مناسبة تمنحهم المرونة في تحديد التدابير التي يلزم اتخاذها لتنفيذ الانتصاف الزجري، شريطة أن تكون هذه التدابير فعالة بما يكفي لحجب المواقع أو منعها أو أقله الحد من تزايد الانتهاكات بجدّية.[15]

جيم. الشفافية

16. من الأهمية بمكان أن تكون الأوامر القضائية بحجب المواقع على أعلى قدر ممكن من الشفافية بالنظر إلى ضرورة ضمان التوازن بين الحقوق الأساسية. ويؤدي التنفيذ الشفاف لهذه الأوامر أيضا إلى زيادة الوعي العام إزاء القرصنة. ويمكن تحقيق الشفافية المناسبة عن طريق نشر القرارات القضائية والقرارات الإدارية وإتاحة المعلومات بشأن تدابير الحجب على صفحة استقبال عامة تظهر للمستخدمين عند محاولة زيارة موقع محجوب. وينبغي أن توفر صفحات الاستقبال العامة هذه تفاصيل عن أمر الحجب الصادر عن السلطة المختصة توضح من خلالها الأسس القانونية التي تستند إليها الأوامر وتشير إلى الإجراء الذي يلزم اتباعه للطعن في الأمر.

---

[13] فيما يتعلق بالتوازن العادل الذي ينبغي تحقيقه بين الحقوق الأساسية، انظر(ي) CJEU judgment of 24 November 2011, C-70/10, Scarlet Extended SA v Société belge des auteurs, compositeurs et éditeurs SCRL (SABAM)؛ CJEU judgment of 27 March 2014, C-314/12, UPC Telekabel Wien GmbH v Constantin Film Verleih GmbH and Wega Filmproduktionsgesellschaft mbH؛ CJEU judgment of 29 July 2019, C-516/17, Spiegel Online GmbH v Volker Beck؛ CJEU judgment of 29 July 2019, C-476/17, Pelham GmbH and Others v Ralf Hütter and Florian Schneider-Esleben.

[14] انظر(ي) CJEU judgment of 27 March 2014, C-314/12 , paras. 47-51.

[15] تم التأكيد على أهمية هذا المبدأ بوضوح في الحكم الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، انظر(ي) the CJEU judgment of 27 March 2014, C-314/12, para. 62 (Telekabel/Kino.to case).

دال. حجب ديناميكي للمواقع

17. بالنظر إلى سهولة تمكن القراصنة من التهرب من الأوامر القضائية للحجب الثابت للمواقع من خلال تبديل أسماء الحقول وعناوين IP بانتظام، اعتمد العديد من البلدان ما يعرف بالحجب الديناميكي للمواقع[16] عن طريق وضع إجراء مبسط يتيح تحديث عمليات الحجب عندما يسعى القراصنة إلى تفاديه، دون أن يقتضي الأمر بدء مجمل الإجراءات القضائية أو الإدارية من جديد. وعادة ما يقتصر الأمر، في إطار هذه الإجراءات، على إخطار الوسطاء أو الطلب من السلطات المختصة تحديث قائمتها الخاصة بالمواقع الإلكترونية المستنسخة أو المقلدة التي تستلزم الحجب.

18. وتشمل الأوامر القضائية الديناميكية للحجب أوامر حجب مباشر بموجب إجراءات محددة تُبسط بشكل خاص في حالة البث المقرصن للأحداث الرياضية المباشرة أو المصنفات السمعية البصرية حديثة الإصدار. وتكتسي الحاجة إلى أدوات حجب ديناميكي فعالة أهمية بالغة في مجال مكافحة القرصنة على الإنترنت، لدرجة أن مفوضية الاتحاد الأوروبي أصدرت توصيتين تسلطان الضوء على ضرورة أن تعتمد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أدوات ديناميكية لحجب المواقع.[17]

19. وعلاوة على هذا العنصر الديناميكي، قضت أعداد متزايدة من المحاكم بألا تقتصر أوامر حجب المواقع على مقدمي خدمات الإنترنت لتشمل أيضا مجموعة أوسع من الوسطاء، من بينهم، على سبيل المثال لا الحصر، مقدمو خدمات شبكة إيصال المحتوى (CDN) أو خوادم نظام أسماء الحقول (DNS).[18] ويتماشى ذلك مع الممارسات المتطورة في حجب المواقع ومع استخدام القراصنة المتزايد لخدمات "وسطاء آخرين" للالتفاف على أوامر الحجب الموجهة إلى مقدمي خدمات النفاذ عبر الإنترنت و/أو مقدمي خدمات الإنترنت.

---

[16] انظر(ي) Giancarlo Frosio & Oleksandr Bulayenco, EUIPO, Study on Dynamic Blocking Injunctions in the European Union, IPR Enforcement Case-law Collection, March 2021، المرجع متاح على الموقع:
https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/2021_Dynamic_Blocking_Injuctions/2021_Study_on_Dynamic_Blocking_Injuctions_in_the_European_Union_FullR_en.pdf.

[17] انظر(ي) European Commission Recommendation of 19 March 2024 on measures to combat counterfeiting and enhance the enforcement of intellectual property rights، المرجع متاح على الموقع:
https://single-market-economy.ec.europa.eu/publications/commission-recommendation-measures-combat-counterfeiting-and-enhance-enforcement-intellectual_en؛ European Commission Recommendation, (EU) 2023/2853، الحاشية 12 أعلاه.

[18] انظر(ي) Court of Milan, injunction of 11.7.2022, Sony/Universal/Warner Music v. Cloudflare، ويتعلق المرجع بأمر قضائي أكده الأمران القضائيان الصادران في 2022.9.22 و2023.3.28، حيث تم أمر Cloudflare بمنع استخدام نظام أسماء الحقول (DNS)العام للشركة من أجل مواقع القرصنة والأسماء المستعارة التي تستخدمها؛ انظر Court of Milan, orders of 5.10.2020, 12.2.2021 and 19.11.2021, LNPA v. Cloudflare (IPTV The Best & Energy IPTV), 23.6.2020، ويتعلق المرجع بأوامر قضائية لشركة Cloudflare بالوقف الفوري لخدماتها المقدمة إلى مواقع القرصنة وخدمات تلفزيون بروتوكول الإنترنت (IPTV) غير القانونية بصرف النظر عن اسم الحقل أو عناوين IP وتقديم المعلومات المتاحة حول مديري المواقع الإلكتروني المعنية؛ في كولونيا، Oberlandesgericht Köln (Court of Appeal 3.11.2023, 6 U 149/22, Universal Music GmbH v. Cloudflare Inc.، المرجع متاح على الموقع: https://www.justiz.nrw.de/nrwe/olgs/koeln/j2023/6_U_149_22_Urteil_20231103.html، والأمر الصادر عن محكمة الاستئناف في دريسدن، OLG Dresden (Court of Appeal of Dresden), 6.12 2023, 14 U 503/23, Sony Music Entertainment Germany GmbH v. Quad9 Stiftung، والمرجع متاح، مع حجب بعض مضامينه، على الموقع https://www.quad9.net/uploads/2023_12_06_OLG_Dresden_Urteil_quad9_geschwarzt_490c67518d.pdf، أكدت المحكمتان بوضوح على أن أوامر الحجب تنطبق بالفعل على المدعى عليهما. وفيما يتعلق بحجب خوادم نظام أسماء الحقول (DNS) البديلة، انظر أيضا Tribunal Judiciaire de Paris, judgment of October 24, 2024, 3rd Chamber, 1st Section, N° RG 24/11187, N° Portalis 352J-W-B7I-C52AR, S.A. Groupe Canal +, S.A.S. Société d'Édition de Canal Plus v. Google Ireland Limited, Google LLC and Cloudflare, Inc.؛ Tribunal Judiciaire de Paris, Judgment of May 30, 2024, 3rd Chamber, 1st Section, N° RG 23/14731, N° Portalis 352J-W-B7H-C3JBU, S.A. S.A.S. Société d'Édition de Canal Plus v. Google Ireland Limited, Google LLC, Cloudflare, Inc., Cisco Systems Inc., Groupe Canal +, and Cisco OpenDNS LLC.؛ Tribunal Judiciaire de Paris, judgment of May 16, 2024, 3rd Chamber, 1st Section, N° RG 23/14726, N° Portalis 352J-W-B7H-C3JQE, Société Groupe Canal Plus v. Google Ireland Limited, Google LLC, Cloudflare, Inc., Cisco Systems Inc., and Cisco OpenDNS LLC؛ Tribunal Judiciaire de Paris, judgement of May 16, 2024, 3rd Chamber, 1st Section, N° RG 23/14722, N° Portalis 352J-W-B7H-C3JQE, Société Groupe Canal Plus and S.A.S. Société d'Édition de Canal Plus v. Google Ireland Limited, Google LLC, Cloudflare, Inc., Cisco Systems Inc., and Cisco OpenDNS LLC.

[20] Société d'Édition de Canal Plus v. Google Ireland Limited, Google LLC, Cloudflare, Inc., Cisco Systems Inc., and Cisco OpenDNS LLC.

هاء. الضمانات والأدوات المؤتمتة

20. استحدثت أدوات مؤتمتة لتسهيل استخدام تدابير عاجلة لحماية البث المباشر، بما يشمل الأحداث الرياضية ومحتوى البث جديد الإصدار، وتكون لكليهما قيمة اقتصادية أكبر عند بثهما أول مرة. وعلى وجه الخصوص، أُنشئت أنظمة اتصال مؤتمتة بين أصحاب الحقوق ومقدمي خدمات الإنترنت تتيح لأصحاب الحقوق الإبلاغ بسرعة عن المواقع الإلكترونية المحدّثة (مثل أسماء الحقول وعناوين IP الجديدة) التي يلزم حجبها وفقا لأمر قضائي ديناميكي أو تحت إشراف السلطات المختصة.[19]

21. وتكفل أنظمة حجب المواقع التي أثبتت نجاحها عبر العالم، إدراج أحكام الإجراءات القانونية الواجبة المناسبة منذ البداية، بما يتوافق مع الحقوق الأساسية المذكورة أعلاه. ولذلك، يجب أيضا وضع ضمانات في هذه العمليات المؤتمتة لكي تكفل اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

22. وبتعبير أدق، ينبغي للأدوات المؤتمتة أن تضمن تطبيق أفضل الممارسات المذكورة أعلاه، بما يشمل الاستهداف شديد الدقة للمواقع الإلكترونية المخصصة لارتكاب التعدي، وأوامر قضائية شفافة تستجيب لحقوق الأطراف المعنية وتوثيق التعدّيات المرتكبة في المواقع الإلكترونية المستهدفة بتدابير الحجب.

ثالثا. استنتاج

23. أثبتت الأوامر القضائية بحجب مواقع إلكترونية فعاليتها في جميع أنحاء العالم. ويؤدي تنفيذ هذه الأوامر القضائية والالتزام بمجموعة من أفضل الممارسات القائمة على أساس سنوات من الخبرة، دورا أساسيا في استمرار فعالية هذه الأوامر.

24. وتتزايد نسبة الإبداعات الفكرية والمنتجات الترفيهية التي تعدّ وتوزع على الإنترنت وسيستمر تزايدها في المستقبل. ومن ثم فإن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يستلزم التكيف بفعالية مع هذا النمو الرقمي. وبالنظر إلى هذا السياق، يستحسن تعزيز التعاون بين أصحاب الحقوق ومقدمي خدمات مجتمع المعلومات مع الاسترشاد بأفضل الممارسات والضمانات المذكورة أعلاه.

[نهاية المساهمة]

[19] تشمل هذه السلطات المفتشية العامة للأنشطة الثقافية في البرتغال؛ واللجنة المعنية بالإخطار عن التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت، التي تعمل في اليونان تحت سلطة المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف؛ والوكالة الوطنية للاتصالات في البرازيل، التي تشرف على الحجب المباشر من خلال منصة آلية في إطار نظام الحجب الإداري المطبق على قرصنة ما يبث على التلفزيون مدفوع الخدمة.

التصدي لقرصنة الموسيقى: دور الوسطاء

مساهمة من إعداد الدكتورة إيلينا بلوبل، مديرة غلوبل ليتيجايشن، الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية *IFPI*، لندن، المملكة المتحدة*

ملخص

تقدم هذه المساهمة نظرة عامة عن التحديات التي تواجهها صناعة الموسيقى فيما يتعلق بالقرصنة على الإنترنت والدور المهم للوسطاء على الإنترنت في معالجة هذه المسألة. ويكون التركيز بشكل خاص على نوع واحد من الوسطاء هم مقدمو خدمات الإنترنت، الذين بإمكانهم تنفيذ عمليات حجب المواقع الإلكترونية، أي اتخاذ تدابير لمنع المستخدمين من النفاذ إلى المواقع الإلكترونية المتعدّية. وتشكل تدابير حجب المواقع الإلكترونية سبيل انتصاف حاسم لمكافحة القرصنة على الإنترنت، لا سيما عندما يتم إخفاء هوية مشغلي المواقع الإلكترونية المتعدّية. وينبغي للحكومات أن تواصل إيلاء هذا المجال اهتماماً كبيراً لحماية المجتمع الإبداعي وتحسين وضع أصحاب الحقوق المحليين. ويمكن أن يكون دور الويبو حاسماً بما يتيح للمنظمة تسهيل تبادل المعارف لمساعدة السلطات في تحسين الأنظمة على المستوى الوطني ومواصلة تعزيز حالات استخدام آليات التعاون العالمي، مثل مبادرة WIPO ALERT.

أولا. قرصنة الموسيقى على الإنترنت: مشكلة مستعصية

1. رغم تنوع ما يعرض من خدمات رقمية مشروعة في مجال الموسيقى، فإن 29 في المائة من مستخدمي الإنترنت يقومون بالنفاذ إلى خدمات غير مرخصة للموسيقى وفقاً لدراسة استقصائية[20] حديثة بشأن الموسيقى أجراها الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية IFPI. وتهيمن على هذا المشهد مواقع لتنزيل محتوى البث الشبكي تمكن المستخدمين من تنزيل دائم للمحتوى الموسيقي من منصات خدمات البث الشبكي مثل YouTube. وتنزيل محتوى البث هو في الأساس عملية تمكن المستخدم من الحصول على نسخ دائمة من المحتوى الموسيقي المتاح على منصات تقدم خدمات البث الشبكي السمعي أو السمعي البصري مثل يوتيوب وبالتالي فهي تتيح الحصول على تنزيلات دائمة مجانية غير مرخصة لهذا المحتوى، ويمكن تخزينها لغاية مزيد من الاستخدام و/أو مشاطرتها مع آخرين. غير أن أصحاب الحقوق لم يمنحوا ترخيص استخدام المصنفات والتسجيلات المتاحة على منصات خدمات البث الشبكي ليتم تنزيلها كنسخ دائمة، ولا تسمح منصات خدمات البث الشبكي لمستخدميها بالحصول على هذه النسخ. وتتحايل مواقع تنزيل المحتوى الذي يبث شبكياً على تدابير الحماية التقنية التي تنفذها خدمات الموسيقى عادةً لمنع المستخدمين من تنزيل نسخ دائمة.

2. وفي الوقت نفسه، تواصل شركات التسجيلات الترخيص لمنصات الموسيقى في جميع أنحاء العالم، مما يتيح ملايين المقاطع للبث أو التنزيل الشبكي على منصات الخدمات الممولة بالإعلانات أو الاشتراك. وصارت الموسيقى تؤدي دوراً أكبر من أي وقت مضى في الصناعات الإبداعية المحلية ومن شأنها أن تساهم بشكل كبير في "القوة الناعمة" للبلد من أجل اجتذاب مزيد من الاستثمارات والتمويل. وأحد الأمثلة على ذلك هو الاستثمار الاستراتيجي طويل الأجل الذي قامت به حكومة جمهورية كوريا في نواتجها الثقافية. ونتيجة لذلك، تتمتع فرق البوب الكورية (K-pop) بقاعدة جماهيرية عالمية في غاية الإخلاص والوفاء، فضلاً عن اجتذاب اهتمام المعجبين بجوانب أخرى من الثقافة الكورية.

3. غير أن منصات الموسيقى المرخصة تواجه منافسة غير عادلة من الخدمات غير القانونية، وهو ما يعوق نموها، بل ويعوق أيضاً نمو المبدعين المحليين. علاوة على ذلك، ازدادت صعوبة رفع دعوى قضائية مباشرة بسبب الجهود الكبيرة التي يبذلها مشغلو الخدمات غير القانونية لإخفاء هوياتهم، مثلاً عن طريق استخدام شركات صورية مسجلة في الخارج أو هويات مزيفة أو خدمات وكيلة بشأن الحقول تتيح الخصوصية. وغالباً ما يتم تشغيل الخدمات غير القانونية من عدة ولايات قضائية ومن بلدان لا تكون لديها قوانين صارمة بشأن حق المؤلف أو قد لا تطبق فيها هذه القوانين بصرامة.

4. ويتفاقم الوضع بسبب غياب التزام فعال بتحديد المعنيين من الأعمال التجارية والزبائن، وخاصة فيما يتعلق بمقدمي خدمات الاستضافة ومسجلي الحقول والسجلات (رغم أنه يتوقع أن يتحسّن الوضع في الاتحاد الأوروبي بعد تنفيذ التوجيه بشأن التدابير

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[20] انظر(ي): IFPI (2023). Engaging with music 2023. https://www.ifpi.org/wp-content/uploads/2023/12/IFPI-Engaging-With-Music-2023_full-report.pdf. https://www.ifpi.org/wp-content/uploads/2023/12/IFPI-Engaging-With-Music-2023_full-report.pdf

اللازمة لتحقيق مستوى مشترك مرتفع من الأمن السيبراني على نطاق الاتحاد التوجيه NIS2. وغالباً ما يظل إنفاذ القانون صعباً حتى عندما تتاح إمكانية تحديد المشغلين بالنظر إلى وجودهم في بلدان يصعب فيها الإنفاذ، مثل روسيا وفييت نام.

ألف. الدور الهام للوسطاء

5. هناك عدد من الوسطاء الذين يعملون في النظام البيئي على الإنترنت من مقدمي خدمات الإنترنت أو خدمات النفاذ ومقدمي خدمات الاستضافة ومحركات البحث ومتاجر تطبيقات الهاتف المحمول والمعلنين وشبكات الإعلان ومقدمي خدمات الدفع ومسجلي الحقول والسجلات. واتخذ العديد من الوسطاء المحايدين والسلبيين بالفعل تدابير مختلفة لمنع الاستعانة بخدماتهم في ارتكاب التعدّيات على حق المؤلف. على سبيل المثال، نفذت بعض المنصات تقنيات لمنع إعادة تحميل المحتوى الذي تم الإخطار به بالفعل، كما يقوم بعض مزودي خدمة الإنترنت بحظر المواقع المتعدية على حق المؤلف بناءً على اتفاقيات طوعية مع أصحاب الحقوق. بيد أن الأمر الواضح أنه يلزم بذل المزيد من الجهود للتصدي للقرصنة على الإنترنت.

6. وتعتمد التدابير الدقيقة التي يتخذها مختلف الوسطاء على الخدمات المقدمة، ولكن يمكن أن تلخص على النحو التالي:

أ. تنفيذ سياسات مجدية في تحديد المعنيين من الأعمال التجارية والزبائن وإتاحة المعلومات الخاصة بمشغلي المواقع غير القانونية لمقدمي الطلبات الشرعيين (على سبيل المثال، جهات إنفاذ القانون وأصحاب الحقوق).

ب. اتخاذ خطوات فعّالة تضمن عدم الاستعانة بخدمات الوسطاء في التعدي على حق المؤلف (على سبيل المثال، الامتثال لمضمون الإشعار والالتزام بعدم معاودة عرض المحتوى المعني ومنع تقديم خدمات الإعلانات أو خدمات الدفع إلى المواقع الالكترونية التي تتعدّى على حق المؤلف و/أو إنهاء خدمة حقول الجهات السيئة المشاركة في القرصنة على الإنترنت).

باء. إمكانية تحقيق تدابير فعّالة في حجب المواقع الإلكترونية لمكافحة القرصنة وفق شروط معينة

7. يشير حجب المواقع الإلكترونية إلى العملية التي يقوم مقدمو خدمات الإنترنت من خلالها بحجب النفاذ إلى مواقع إلكترونية محددة. وعادة ما تتضمن القوانين الوطنية أساساً قانونياً يسمح لأصحاب الحقوق بالحصول على أمر إجراء عمليات الحجب المذكورة، وغالبا ما يكون ذلك على أساس عدم تحميل المسؤولية، أي أن أصحاب الحقوق لا يتحملون عبء إثبات مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت. وحجب مقدمون لخدمات الإنترنت أكثر من 6000 موقع إلكتروني[21] يحتوي على موسيقى بسبب التعدّي على حق المؤلف في 43 بلداً على الأقل على مستوى العالم، بدءا من الدانمارك في عام 2006. ومنذ ذلك الحين، ثبت أن هذا الحجب يشكل انتصافاً فعالاً جداً لأصحاب الحقوق إذا نُفذ وطُبق بشكل صحيح. علاوة على ذلك، تؤدي الأوامر الديناميكية بحجب المواقع إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير من خلال الحد من القرصنة. ويحتمل أيضا أن تدفع عمليات الحجب المستخدمين، الذين صاروا أكثر إحباطاً بسبب عدم قدرتهم على النفاذ إلى موقع إلكتروني غير قانوني، إلى الهجرة نحو استخدام الخدمات المرخصة. ويمثل حجب المواقع الإلكترونية انتصافاً حاسماً وغالباً ما يكون الانتصاف الوحيد الذي يكون متاحاً لوقف القرصنة أو أقله الحد منها في منطقة ما، بالنظر إلى أن التدابير المباشرة التي تُتخذ ضد الجهات السيئة، التي تدير مواقع إلكترونية غير قانونية، عادة ما تكون مستحيلة التطبيق لأن هذه الجهات تبذل جهودا كبيرة لإخفاء هويتها. وغالبا ما يتعذر التصدي للقرصنة من مصدرها. وبسبب الصعوبات التي تعترض اتخاذ إجراءات ضد مشغلي الخدمات غير القانونية، يستلزم الوضع تعاون الوسطاء مع أصحاب الحقوق ومساعدتهم في التصدي للتوزيع غير القانوني للمصنفات الموسيقية وغيرها من المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف.

8. بيد أنه يتعين أن تكون هذه الأوامر ديناميكية لكي تؤدي وظيفتها بفعالية في ظل المشهد سريع التغير الذي تتسم به القرصنة. وبإمكان المواقع الإلكترونية أن تغيّر حقولها في أي لحظ وغالباً ما تكون لديها حقول بديلة مسجلة للتحول إليها بمجرد حجب حقل سابق. وغالبا ما يتم التحايل على تدابير حجب المواقع الإلكترونية من خلال مواقع مطابقة للأصل أو مواقع وكيلة متعددة. وتتيح الأوامر الديناميكية تفادي الوقوع في هذه المشكلة من "الكرّ والفرّ" عن طريق التصدي للمواقع المطابقة للأصل أو المواقع الوكيلة المعروفة والمستقبلية. ومن الأمور الحاسمة أيضا أن هذه الأوامر تتيح توفير وقت المحكمة ووقت وأموال أصحاب الحقوق. وحتى الآن، تم الحصول على أوامر حجب ديناميكية في 15 بلدا،[22] بما في ذلك بعد تقديم طلبات من قبل أعضاء من الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) أو مجموعاته الوطنية.

---

[21] يستند الرقم إلى السجل الداخلي للاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) بشأن المواقع الإلكترونية المحجوبة ذات المحتوى الموسيقى.

[22] الأرجنتين وأستراليا والبرازيل والدانمرك وفرنسا واليونان والهند وأيرلندا وإيطاليا وليتوانيا وهولندا وسنغافورة وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.

جيم. حجب المواقع الإلكترونية: الشواغل الراهنة

9. رغم أن حجب المواقع الإلكترونية أثبت فعاليته في العديد من البلدان،[23] فإن هناك مسائل لا تزال تستلزم الحل، بما في ذلك ما يلي:

أ. لا يوجد أساس قانوني واضح للأوامر الموجهة إلى الوسطاء بصفتهم أطراف ثالثة، بما يشمل حجب المواقع الإلكترونية في العديد من الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ب. في الاتحاد الأوروبي، حيث يرد أساس قانوني في المادة 8(3) من التوجيه الصادر الاتحاد الأوروبي بشأن حق المؤلف، لم ينفذ عدد من البلدان التوجيه بعد أو لم تنفذه بشكل صحيح، حتى بعد مضي 23 عاماً على اعتماده (وتحديداً بلغاريا وألمانيا وبولندا). وفي ألمانيا مثلاً، تعتبر تدابير حجب المواقع الإلكترونية بمثابة تدابير مساعدة، حيث يُطلب من أصحاب الحقوق رفع دعاوى ضد المتعدّين الأساسيين و/أو مقدمي خدمات الاستضافة قبل طلب إصدار أوامر ضد مقدمي خدمات النفاذ. علاوة على ذلك، يُطبق أيضا مبدأ التدابير المساعدة الألماني على الأوامر الصادرة ضد مسجلي الحقول، بلا طائل.

ج. في العديد من البلدان، لا يمكن توسيع نطاق تدابير حجب المواقع الإلكترونية - أي أن أصحاب الحقوق غير قادرين على رفع عدد كافٍ من الدعاوى للسماح بحجب عدد كبير من المواقع - وبالتالي فهي غير فعالة، وقد يكون ذلك ناتج عن إجراءات المحاكم المدنية. وكثيراً ما تكون هذه الإجراءات بطيئة للغاية في التعامل مع الطبيعة سريعة التغير للقرصنة على الإنترنت، في حين تميل الأنظمة القانونية، التي تنطوي على سلطات إدارية أو مخططات طوعية لحجب مواقع إلكترونية، إلى أن تكون أكثر سرعةً وكفاءةً في التعامل مع القرصنة على الإنترنت، حيث يمكن حجب أعداد كبيرة من المواقع بشكل متكرر.

د. على وجه الخصوص، تكون أنظمة القانون المدني غير فعالة من حيث التكلفة، حيث يضطر أصحاب الحقوق في كثير من الأحيان إلى تحمل تكاليف الدعوى إضافة إلى تحمل الضرر المالي الناجم عن الخدمات غير القانونية في المقام الأول.

هـ. تكون الأوامر محددة المدة. وتنفذ عمليات الحجب لمدة 18 شهرا في فرنسا (إجراءات مدنية) وسنة واحدة في البرتغال (بموجب اتفاق صناعي) وفنلندا وإسبانيا (إجراءات مدنية) وثلاث سنوات في اليونان (إجراءات إدارية) والسويد (إجراءات قضائية). وبمجرد انتهاء مدة صلاحية الأمر، يتعين أن يكرر أصحاب الحقوق هذه العملية لحجب الموقع المعني مرة أخرى. وذلك ما يكلف مالاً كثيراً ووقتاً طويلاً ويشكل تعقيداً لصاحب الحق لا داعي له. وإحدى الطرق للتغلب على هذا التحدي أن تطلب المحاكم من المدعين إشعار المحكمة والمدعى عليهم عندما يتوقف أو إذا توقف التعدّي على موقع إلكتروني معين (كما يحدث في هولندا مثلا) فيتواصل حجب الخدمة مادام التعدي مستمرا.

دال. عناصر التدابير العادلة والفعّالة لحجب المواقع الإلكترونية

10. بإمكان الحكومات أن تدعم أصحاب الحقوق بشكل أكبر في ما يبذلون من جهود للتصدي للقرصنة على الإنترنت، وخاصة فيما يتصل بتدابير حجب المواقع الإلكترونية، على النحو التالي:

أ. توفير أساس قانوني لحجب المواقع الإلكترونية المتعدّية، مثلا عن طريق اعتماد النهج الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في المادة 8(3) من التوجيه المتعلق بحق المؤلف الصادر عن الاتحاد. وينبغي أن يكون الأساس القانوني "محايدا لا يميز بين الخدمات" ويطبق على جميع أنواع الوسطاء على أساس عدم تحميلهم المسؤولية؛

ب. العمل مع الوكالات المحلية المناسبة لتجهيزها بما يلزم لدعم مخططات إدارية لحجب المواقع الإلكترونية، على غرار تلك المعمول بها مثلاً في إيطاليا وإسبانيا، حيث تصدر وكالات حكومية أوامر تنص على تدابير حجب مواقع إلكترونية (هيئة تنظيم الاتصالات في إيطاليا (AGCOM)، التي تشرف على قطاع مقدمي خدمات الإنترنت، ولجنة الملكية الفكرية التابعة لوزارة الثقافة في إسبانيا)؛

[23] على سبيل المثال، استناداً إلى ما يلي: Art.8(3) of Directive (EU) 2019/790 of the European Parliament and of the Council of 17 April 2019 on copyright and related rights in the Digital Single Market and amending Directives 96/9/EC and 2001/29/EC ("the EU Copyright Directive"؛ وقوانين محددة في أستراليا وسنغافورة والمملكة المتحدة؛ وسوابق قضائية في كندا؛ وأحكام قانونية إدارية في إيطاليا وإسبانيا وعدد من البلدان في جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وماليزيا؛ والقانون الجنائي في تايلند؛ ومبادئ عامة من القانون المدني مثلا في الأرجنتين وبيرو.

ج. ضمان قدرة أصحاب الحقوق على الحصول بسرعة على أوامر حجب ديناميكية تغطي مواقع إلكترونية متعددة متعدية، تشمل جميع مقدمي خدمات الإنترنت أو العديد منهم، ودون أن يضطروا إلى دفع التكاليف نظير خدمات مقدمي خدمات الإنترنت، وذلك ما يتطلب توجيهات حكومية أو حتى تعديلات تشريعية؛

د. تسهيل وتشجيع المناقشات بين مجتمعات أصحاب الحقوق المحليين ومقدمي خدمات الإنترنت للاتفاق على البرامج الطوعية. وتتجسد البداية الجيدة لتشجيع هذه المناقشات في عقد موائد مستديرة مع ممثلي مختلف القطاعات بهدف إبرام مذكرة تفاهم أو التوصل إلى اتفاق طوعي، وقد اعتُمد هذا النهج بنجاح في الدانمارك.

ثانيا. استنتاج

11. يظل دور الوسطاء عنصراً حاسماً في التصدي للقرصنة على الإنترنت ولا يزال يتطلب اهتمام السلطات الوطنية. وبإمكان الويبو أن تضطلع بدور هام في تيسير تبادل المعارف بين السلطات الوطنية وأن تقدم كذلك مزيداً من الإرشادات بشأن التدابير التي ينبغي أن يتخذها جميع الوسطاء، مع مراعاة الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للقرصنة على الإنترنت. ويمكن أن يشمل أحد العناصر المهمة لهذا المسعى تقييم كيفية الارتقاء بدور أنظمة التعاون التي تديرها الويبو مثل منصة WIPO ALERT، بما في ذلك توسيع نطاق استخدامها لتشمل أنواع مختلفة من الوسطاء في النظام البيئي على الإنترنت.

[نهاية المساهمة]

دور وعمل اللجنة الإدارية اليونانية لمكافحة قرصنة الأحداث الحية عبر الإنترنت

مساهمة من إعداد الدكتورة ماريا-دافني بابادوبولو، المديرة بالنيابة، المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف، أثينا، اليونان

ملخص

تقدم هذه المساهمة نظرة شاملة عن الآلية الإدارية اليونانية لمكافحة قرصنة الأحداث المباشرة على الإنترنت. وتقدم المساهمة سردا عن إنشاء وعمل اللجنة الوطنية للإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت (EDPPI). ويقوم خبراء في المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO)، وهي السلطة المختصة في اليونان في جميع قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة، بأداء الوظائف التقنية والقانونية والإدارية للجنة الإشعار (EDPPI) بهدف تعزيز ثقافة تراعي حق المؤلف. ويمنح القانون لجنة الإشعار (EDPPI) صلاحية التعامل مع كافة أنواع التعديات التي ترتكب على الإنترنت، حيث تتمتع بصلاحية إصدار أوامر ديناميكية/مباشرة بحجب مواقع إلكترونية بعد تحديد السلوك غير القانوني، مما يوفر لأصحاب الحقوق آلية إنفاذ سريعة وفعّالة. وبالنظر إلى أن اللجوء إلى لجنة الإشعار (EDPPI) كان إجراءً سائداً خلال السنوات القليلة الماضية، باعتبارها نظاماً إدارياً (أي خارج نطاق المحكمة)، ولا سيما فيما يتعلق بأوامر الحجب المباشرة، فإن التركيز في هذه المساهمة ينصب على الإجراء المتعلق بالأحداث المباشرة. وبشكل أكثر تحديدا، ستحلل اللجنة الشروط الأساسية المنصوص عليها في القانون وطبيعة التدابير المأمور باتباعها وما إذا كان طابعها مناسباً ومتوازناً إضافة إلى مسألة الضمانات، من أجل ضمان الشرعية واحترام سيادة القانون والحقوق الأساسية الأخرى.

أولا. دور المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف HCO وإنشاء لجنة الإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت EDPPI

1. المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) هي السلطة الوطنية المختصة في جميع قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة. ومنذ إنشاء المنظمة في عام 1993، جرى توسيع دورها ومسؤولياتها بشكل كبير وفقاً للتطورات القانونية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي. وأحد الأهداف الرئيسية لهذه لمنظمة منذ عام 2018 هو إنفاذ حق المؤلف في البيئة الرقمية. وأُنشئ النظام المناسب لتحقيق ذلك في شكل لجنة الإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت (EDPPI)، وهي اللجنة الإدارية اليونانية المخولة بالتصدي للتعديات المرتكبة على الإنترنت على المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف، بما يشمل الأحداث المباشرة. وتشارك المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) أيضا في مبادرة WIPO ALERT بصفتها المساهم المعتمد لليونان، وبالتالي فهي تنفذ عمل لجنة الإشعار (EDPPI) وترصد فعالية الآلية المعنية.

ثانياً. الجوانب الرئيسية لاختصاص لجنة الإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت ((EDPPI

ألف. تكوين ومسؤوليات وسير عمل لجنة الإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت EDPPI

2. لجنة الإشعار بالتعديات على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت (EDPPI) هي لجنة إدارية أُنشئت بهدف تزويد أصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة بأداة سريعة وفعّالة تتصدى للتعدّي الذي يرتكب على الإنترنت بدلاً من التقاضي أمام المحاكم الذي يستغرق وقتاً طويلاً ويكلف مالاً كثيرا. ويُحدد القانون تكوين اللجنة ويتكون أعضاؤها من مسؤولين في المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) وهيئة الاتصالات والبريد اليونانية (EETT) والهيئة اليونانية لحماية البيانات. وبما أنه ليس بإمكان لجنة الإشعار (EDPPI) أن تتصرف من تلقاء *نفسها*، فإن أصحاب الحقوق هم من يجب أن يقدموا طلبات إزالة المحتوى غير القانوني أو حجب النفاذ إليه وفقا للقانون. ويلزم أن يستوفي الطلب عدداً من الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في القانون[24] قبل أن تتمكن لجنة الإشعار (EDPPI) من المضي قدماً في فحص الأسس التي تستند إليها الحالة عن طريق اتباع الخطوات المحددة والآجال النهائية الصارمة المنصوص عليها في القانون من أجل ضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

[24] انظر(ي): Art. 66E(4) of Law 2121/1993.

3. ويُسلّط الضوء في هذا القسم على هذه الجوانب لتحديد الأساس القانوني لعمل لجنة الإشعار (EDPPI) ومعاييره فضلاً عن تحديد نطاق اختصاصها. فعلى سبيل المثال، ليست كل الإجراءات قابلة للتطبيق على المستخدمين النهائيين. ومن ناحية أخرى، بإمكان أصحاب الحقوق أن يلجؤوا إلى الجهة المختصة لإنصافهم بما يشمل الحالات التي يرتكب فيها التعدّي في شكل عرض منتجات أو خدمات على الإنترنت من خلال الإعلان أو الترويج. ويسري هذا الإجراء مقترنا مع الهدف الذي ترمي مبادرة WIPO ALERT إلى تحقيقه.

4. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) تدابير الإعلان التي ينص عليها القانون ولا تقتصر على ضمان نشر قرارات لجنة الإشعار (EDPPI) على الموقع الإلكتروني للمنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO)، بل تشمل أيضا نشر "قائمتين سوداوين" تحتويان على الروابط الشبكية التي يتم التوصل إلى أنها تتعدى على حق المؤلف و/أو الحقوق المجاورة. وتتماشى هذه التدابير، التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2018، مع مبادرة WIPO ALERT، حيث يخول للمنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO)، بصفتها جهة مساهمة، تحميل الروابط الشبكية المتعدّية المذكورة أعلاه على المنصة.

أ) أوامر الحجب والأوامر الديناميكية

5. يحدد التشريع اليوناني اختصاص لجنة الإشعار (EDPPI) بالتفصيل، كما يحدد التدابير المتاحة لكل حالة وفق معايير مختلفة. وبالفعل، أصدرت اللجنة ما يقرب من 300 قرار بناءً على أربعة إجراءات مختلفة: إجراء أساسي[25] وحجب ديناميكي[26] وحجب مباشر[27] وقرار تكميلي لأمر حجب مباشر صدر سابقاً،[28] وكانت هذه الإجراءات متاحة لأصحاب الحقوق خلال السنوات القليلة الماضية. وفي جميع الحالات تقريباً، أمرت لجنة الإشعار (EDPPI) بحجب النفاذ إلى المحتوى المتعدّي. وحُدد الاختصاص التقديري للجنة بموجب المادة 66E من القانون 2121/1993 بمزيد من التفصيل طبقاً للقرارات الوزارية والقرارات الوزارية المشتركة، بما يشمل جوانب هامة مثل مدة الحجب.

6. ويخول للجنة الإشعار (EDPPI) الآن صلاحية إصدار أوامر ديناميكية بحجب مواقع بعد أن أتاح لها عدد من التعديلات التشريعية توسيع سلطتها وحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة على أساس "ديناميكي". وبناءً على ذلك، قد يُؤمر بحجب النفاذ إلى المواقع التي تسمى "مواقع مطابقة للأصل" أو "مواقع مستنسخة" بهدف منع التحايل على قرارات لجنة الإشعار (EDPPI) ذات الصلة بأسماء الحقول المحددة والحقول الفرعية و/أو عناوين بروتوكول الإنترنت IP، ويكون هذا التحايل من خلال استخدام حقول وعناوين جديدة توفر مرة أخرى سبل النفاذ إلى نفس المحتوى الذي كان متاحاً على الموقع الذي حُجب النفاذ إليه. وتتاح هذه الفرصة لأصحاب الحقوق عن طريق إجراء تكميلي خاص حيث يكون الشرط الأساسي الوحيد أن يدلي مقدم الطلب بالبيانات والوثائق التي تثبت ما ترتكبه الموارد الشبكية المتعدية المطابقة للأصل أو المستنسخة. وسيجري تحليل الشروط التي ينص عليها القانون والخطوات التي يلزم اتباعها مع تقديم لمحة عامة واضحة عن نتائج هذه الإجراءات.

ب) أوامر الحجب المباشر

7. في عام 2020، استحدث القانون 2121/1993 سبيل انتصاف جديد لمكافحة قرصنة الأحداث المباشرة على الإنترنت (إضافة الفقرة 10A). وتعمل هذه الآلية المحددة كإجراء احترازي لمنع وقوع تعدّ وشيك ومكافحة قرصنة أحداث مباشرة، رهنا باستيفاء جميع الشروط الأساسية المنصوص عليها في القانون. وشكّل هذا الإصلاح حقبة جديدة بالنسبة إلى لجنة الإشعار (EDPPI). ففي عام 2023، وعندما اعتمدت المفوضية الأوروبية التوصية بشأن مكافحة القرصنة على الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة،[29] كانت اليونان مستعدة للمساهمة في تحقيق الأهداف المتوخاة في إطار هذه الأداة القانونية غير الملزمة والمشاركة بنشاط في الشبكة المخصصة للسلطات الوطنية[30] التي أنشئت لاحقاً في مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية. وبإمكان المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO)، بناءً على خبرتها وبعد مواجهتها العديد من التحديات، أن تتشاطر مفاتيح نجاح عمل النظام اليوناني

[25] انظر(ي): Article 66E(4) of Law 2121/1993.
[26] انظر(ي): Article 66E(9) of Law 2121/1993.
[27] انظر(ي): Article 66E(10A) of Law 2121/1993.
[28] انظر(ي): Article 66E(10A)(2)(c) of Law 2121/1993.
[29] انظر(ي): https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_2508 .
انظر(ي): https://www.euipo.europa.eu/en/observatory/enforcement/combating-piracy.

لأنها تضمن فعالية التدابير المتعلقة بإنهاء الاستخدامات غير المصرح بها للمحتوى المحمي كما تضمن الامتثال للحقوق والحريات الأساسية. والجدير بالذكر أنه لم يُطعن في أي قرار صادر عن لجنة الإشعار (EDPPI) أمام المحاكم المختصة.

الشروط الأساسية المنصوص عليها في القانون

8. بالنظر إلى أنه يُؤمر بحجب النفاذ، وهو سبيل الانتصاف الوحيد الذي تديره لجنة الإشعار (EDPPI)، قبل حدوث التعدّي فعليا، فإن القانون ينص على ثلاثة شروط يجب استيفاؤها. أولاً، يطبق الإجراء حصرياً على الأحداث التلفزيونية الوطنية أو الدولية (الأحداث الرياضية والثقافية) التي تبث بثاً مباشرا. ثانياً، يجب أن يكون محدداً مسبقاً وقوع تعدٍّ واسع النطاق أو حتى احتمال حدوثه، لكن ذلك يقتصر على اشتراك نظير وسيلة اتصال غير مصرح بها أياً كانت الوسيلة. ثالثا، يجب إثبات تعرض أصحاب الحقوق لخطر فوري وخطير ووشيك أو ضرر لا يمكن جبره ويكون له أيضا تأثير على المصلحة العامة.

9. علاوة على ذلك، هناك متطلبات نموذجية معيّنة مثل دفع رسوم فحص الحالة واستخدام نماذج محددة مسبقاً وتقديم الوثائق المتعلقة بالتعدّيات السابقة التي ارتكبتها مواقع الإنترنت المستهدفة والالتزام بالحد الزمني لتقديم الطلب المعني.

تدابير فعّالة ومتوازنة ومناسبة

10. صُممت التدابير المتخذة في هذا السياق بعناية لكي تكون مناسبة ومتوازنة وفعالة. ويُخصص هذا القسم من المساهمة لعرض ما تتطلبه الأوامر المباشرة من أمور منها الالتزام بالآجال المحددة. فعلى سبيل المثال، يلتزم مقدمو خدمات الإنترنت بأجل محدد وبمنطوق قرار لجنة الإشعار (EDPPI) فيما يتعلق بحجب النفاذ. وفي حالة الأحداث المباشرة، تؤدي لجنة الإشعار مهمة ربط الحجب ببدء الإرسال وتأمر مقدمي خدمات الإنترنت بإرسال بيانات الامتثال في أجل زمني محدد بين 6 ساعات و12 ساعة من وقت الإشعار بالأمر. ويستمر حجب النفاذ إلى بعض عناوين المواقع الموحّدة (URL) أو بروتوكول الإنترنت (IP) أو أسماء الحقول لمدة 15 يوما على الأقل وفقاً للقانون. بيد أن القرار ينص عملياً على أن تدوم فترة الحجب بضعة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، يمثل إصدار قرارات لجنة الإشعار (EDPPI) وإبلاغها قبل مدة أقصاها 24 ساعة من البث (الأول) للأحداث أحد المتطلبات الصارمة.

11. علاوة على ذلك، قد يفرض هذا الأمر أيضا حجب النفاذ إلى أسماء الحقول من المستوى الثاني، حتى لو كان النفاذ إلى المحتوى مسموحا به من خلال أسماء الحقول من المستوى الثالث أو مستوى آخر، مما يعزز فعالية الأمر الصادر.

12. وفي هذه الحالة أيضاً، ينص التشريع اليوناني على إجراءين لا يحمّلان مقدم الطلب عبء دفع رسوم فحص جديد؛ وعلى مر السنين، ساد اللجوء إلى الإجراء الذي تتعاون بموجبه هيئة الاتصالات والبريد اليونانية (EETT) مع المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) بشكل وثيق. وسبب ذلك هو إنشاء فرقة عمل خاصة تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لتلقي وتنفيذ المزيد من طلبات الحجب في الوقت الفعلي.

13. وإذا كان متوقعاً حدوث عدم امتثال مزعوم للقرارات السابقة الصادرة عن لجنة الإشعار (EDPPI) أو تكرار ارتكاب تعدٍّ على الحقوق أو على المحتوى المشار إليه في القرار المذكور بأي وسيلة تقنية، ترسل فرقة العمل المعنية في هيئة الاتصالات والبريد اليونانية (EETT) لتوّه أمراً إلى مقدمي خدمات الإنترنت تطلب منهم حجب النفاذ إلى عناوين URL أو عناوين IP أو أسماء حقول إضافية. ويتم كذلك إخطار لجنة الإشعار (EDPPI) في الوقت ذاته. وترتبط مدة الحجب الجديد أيضا بمدة أمر الحجب السابق.

14. ويسري هذا القرار إلى أن تصدر لجنة الإشعار (EDPPI) القرار التكميلي المعني في غضون شهر. وينص القانون اليوناني أيضا بوضوح على أن مقدمي خدمات الإنترنت الذين يتجاوز عدد المشتركين في خدمتهم خمسين ألف مشترك (50,000) ملزمون بحجب النفاذ إلى المحتوى في غضون المهلة الزمنية المحددة في الإشعار الصادر عن هيئة الاتصالات والبريد اليونانية (EETT)، التي لا يمكن أن تتجاوز 30 دقيقة من وقت إرسال أمر الهيئة.

الضمانات

15. وأخيرا، هناك عدد من الضمانات المتعلقة بشرعية الإجراءات والتدابير الأساسية التي تتخذها لجنة الإشعار (EDPPI). وبناءً على التوصيات ذات الصلة التي ترسلها هيئة الاتصالات والبريد اليونانية (EETT) ومع مراعاة خاصة للأدلة التكميلية التي يودعها مقدم الطلب، ورد بإيجاز أن لجنة الإشعار (EDPPI) تصدر قراراً تكميلياً يوسع نطاق القرار السابق ليشمل عناوين IP أو أسماء الحقول الجديدة التي تم تحديدها والتحقق منها على أنها تتعدّى على حقوق المؤلف و/أو الحقوق المجاورة.

16. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الطعن في قرارات لجنة الإشعار (EDPPI) أمام المحكمة الإدارية في أثينا. وإذا ثبت أساس الطعن، فإن صاحب الحق الذي طلب إصدار هذا الأمر ملزم بدفع تعويضات للأطراف التي بدأت الإجراءات القانونية للطعن وتأثرت بالقرار. وتشير السوابق القضائية الغنية التي أصدرتها لجنة الإشعار (EDPPI) حتى الآن إلى ضرورة تدخلها وتحققها من مضمون الطلبات الواردة بهدف تجنب الإفراط في الحجب.

التحديات المستقبلية

17. ثمة تحديات معينة تجري مناقشتها حالياً مثل المسائل المتعلقة بالتخزين السحابي وتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية وتنفيذ الأوامر العابر للحدود وضمان الحماية والإنفاذ في عصر الذكاء الاصطناعي.

ثالثا. استنتاج

18. أصدرت لجنة الإشعار (EDPPI) حتى الآن 300 قرار. ومعظم هذه القرارات أوامر حجب ديناميكية/مباشرة صدرت وفقاً للإجراءات المتخصصة المعنية التي ينص عليها القانون. ونتيجة لذلك، اعتمدت اليونان ونفذت آلية فعالة من أجل التصدي لقرصنة الأحداث المباشرة، وتعتبر لجنة الإشعار (EDPPI) نموذجا يحتذى به في هذا الشأن. وترصد المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) تنفيذ قانون حق المؤلف، الذي جرى توسيعه ليشمل مجال الإنفاذ الحاسم من خلال توفير نظام حماية شامل لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة. ويتحقق هذا الهدف أيضا من خلال مشاركة المنظمة اليونانية المعنية بحق المؤلف (HCO) في مبادرة WIPO ALERT. وهدفنا وأملنا هو تعزيز تعاوننا والقدرة على ترسيخ ثقافة تراعي حق المؤلف بما يتيح تحقيق أهداف قانون حق المؤلف الدولي والوطني وقانون حق المؤلف الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

[نهاية المساهمة]

عملية جيانوانغ (حملة سيف الإنترنت): عشرون عاما لتعزيز نظام حماية حق المؤلف عبر الإنترنت في الصين

مساهمة أعدتها السيدة يي تينتينغ، نائبة مدير شعبة الإنفاذ والرقابة، إدارة حق المؤلف، الإدارة الوطنية لحق المؤلف في الصين، بيجين، الصين*

ملخص

تركز هذه المساهمة على الجهود المستمرة التي تبذلها الصين لتعزيز نظام حماية حق المؤلف على الإنترنت من خلال عملية جيانوانغ (حملة سيف الإنترنت)، وهي حملة موجهة ضد التعدي والقرصنة على الإنترنت. وعززت الصين إنفاذ حق المؤلف عبر الإنترنت في المجالات الرئيسية، ونفذت رقابة هادفة في المجالات الفرعية[31] للإنترنت، وعززت الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج إيجابية، مع تحسن مستمر في نظام حماية حق المؤلف عبر الإنترنت وبيئة إنترنت صديقة لحق المؤلف بشكل متزايد.

أولا. مقدمة

1. في النصف الأول من عام 2024، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت الصينيين ما يقرب من 1.1 مليار، بما في ذلك مستهلكو مقاطع الفيديو والموسيقى والأدب عبر الإنترنت 1.068 مليار و729 مليون و516 مليون على التوالي، وبلغ عدد المتسوقين عبر الإنترنت 905 مليون. [32] مع التطور السريع للإنترنت وشعبيته، أصبحت قضايا حق المؤلف عبر الإنترنت بارزة بشكل متزايد. تنتهك أعمال التعدي على حق المؤلف عبر الإنترنت وأنشطة القرصنة الحقوق والمصالح المشروعة لأصحاب الحقوق، فضلاً عن تعطيل الاتصالات الرقمية وإعاقة التطور الصحي للصناعة. وقد أصبحت هذه المسألة مصدر قلق مشتركاً في مجال الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، قادت الإدارة الوطنية لحق المؤلف في الصين، بالتعاون مع وزارة الأمن العام ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الفضاء السيبراني الصينية، عملية جيانوانغ (سيف الإنترنت) للقضاء على التعدي على حق المؤلف والقرصنة على الإنترنت. وقد اتخذت تدابير مكثفة لتحسين حماية حق المؤلف على الإنترنت، وبالتالي تعزيز بيئة الإنترنت وتطوير سوق أكثر عدلاً وحيوية للمواد المحمية بحق المؤلف.

ثانيا. تحسين نظام حماية حق المؤلف عبر الإنترنت في الصين

2. الإنفاذ المستهدف: في إطار عملية جيانوانغ، كانت المجالات الرئيسية المتضررة من القرصنة هدفا لحملات إنفاذ خاصة. وتشمل هذه المجالات مقاطع الفيديو عبر الإنترنت والموسيقى والأدب والألعاب والتخزين السحابي ومتاجر التطبيقات ومنصات التجارة الإلكترونية. وتم التحقيق في نحو 11,545 قضية تتعلق بالتعدي على حق المؤلف على الإنترنت، وأحيلت 214 1 منها إلى السلطات القضائية للمحاكمة الجنائية. وشملت حالات فيديو Renren ومشغل Qvod.[33] وعملت تلك الحملات كرادع للتعدي والقرصنة، وساعدت على حماية الحقوق والمصالح المشروعة لأصحاب حق المؤلف الصينيين والأجانب والمصلحة العامة، وزادت من الوعي بين الجمهور وشركات الإنترنت بأهمية حماية حق المؤلف وإنفاذه.

3. تشديد التنظيم حسب الفئة: أدخلت الإدارة الوطنية NCAC عددا من التدابير المعيارية لتوحيد حماية حق المؤلف في الحقول الفرعية للإنترنت، بما في ذلك تدابير الحماية الإدارية لحق المؤلف على الإنترنت، [34]والإشعار المتعلق بتعزيز إدارة حق المؤلف للمصنفات الأدبية على الإنترنت، [35]والإشعار المتعلق بضبط نظام حق المؤلف لخدمات أقراص الشبكة[36]، والإشعار المتعلق بضبط

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[31] يتضمن ذلك مقاطع الفيديو عبر الإنترنت والموسيقى والأدب والألعاب والتخزين السحابي ومتاجر التطبيقات ومنصات التجارة الإلكترونية.

[32] https://www.cnnic.net.cn/n4/2024/0829/c88-11065.html.

[33] تستند البيانات إلى إحصاءات الإدارة الوطنية NCAC.

[34] https://www.ncac.gov.cn/xxfb/flfg/bmgz/202410/t20241015_869488.html.

[35] https://www.ncac.gov.cn/xxfb/tzgg/201611/t20161111_50402.html.

[36] https://www.ncac.gov.cn/xxfb/tzgg/201510/t20151020_50377.html.

نظام حق المؤلف للنسخ عبر الإنترنت.[37] في عام 2015، عملت على ضبط نظام[38] حق المؤلف للموسيقى عبر الإنترنت، وإزالة أكثر من 2.2 مليون عمل موسيقي متعدي، فضلاً عن تعزيز التعاون بين منصات الموسيقى الرئيسية لتسهيل الترخيص المتبادل لموسيقاهم المحمية بحق المؤلف. في عام 2022، عملت الإدارة الوطنية NCAC على حماية حق المؤلف لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين 2022، حيث أزالت أكثر من 110,000 رابط متعدي على الموقع الرسمي وأزالت 10,072 حسابا متعدياً ذي صلة. وأقرت اللجنة الأولمبية الدولية رسميا بجهود الإدارة الوطنية NCAC لحماية حق المؤلف المتعلقة بألعاب 2022.

4. رقابة مكثفة ومستهدفة: كثفت الإدارة الوطنية NCAC الرقابة المستهدفة على حق المؤلف لشركات الإنترنت الكبرى، بما في ذلك 3,029 موقعا كبيرا ومتوسطا للفيديو والأدب والموسيقى والأخبار. وأجرت عمليات تفتيش باتباع منهجية تعرف باسم "الاختيار العشوائي المزدوج للموقع بالإضافة إلى الكشف السريع"،[39] ووفرت حماية الإنذار المبكر للمصنفات الشائعة، وشجعت المواقع الإلكترونية على تعزيز أنظمة إدارة حق المؤلف الخاصة بها، مما أدى إلى تحسين الامتثال لحق المؤلف على الإنترنت بشكل كبير. ومنذ عام 2014، أصدرت الإدارة الوطنية 101 قائمة من المصنفات الشائعة بشكل خاص لحماية حق المؤلف وحددت 1,323 فيلما سينمائيا وفيلما ومسلسلا تلفزيونيا على الإنترنت، وما إلى ذلك، لحماية الإنذار المبكر، مما يتطلب من مزودي خدمة الإنترنت منع المستخدمين من تحميل تلك الأعمال دون إذن والتحقق من المحتوى المتعدي والمقرصن وإزالته على الفور.

5. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام الخاص: حشدت الإدارة الوطنية NCAC الجمعيات الصناعية والشركات وأصحاب حق المؤلف في إطار قضية حماية حق المؤلف وكوَّنت فعلياً مشهداً جديداً لحماية حق المؤلف عبر الإنترنت يجمع بين الرقابة الحكومية واستقلالية المؤسسات والانضباط الذاتي للصناعة والرقابة العامة. وقد أنشأت مركزا للإبلاغ عن مكافحة القرصنة وخطا ساخنا وطنيا للإبلاغ عن التعديات المحتملة وشجعت الجمهور على زيادة المشاركة في الإبلاغ. كما شجعت على إنشاء العديد من جمعيات حق المؤلف مثل التحالف الصيني لحق المؤلف المتصل بالأدب عبر الإنترنت، والتحالف الصيني لحماية حق المؤلف لوسائل الإعلام الإخبارية، والتحالف الصيني لحماية حق المؤلف المتصل بالأفلام المسرحية، لتعزيز الانضباط الذاتي للصناعة وتنظيم تطوير الصناعة. وقد أثبتت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أنها أداة فعالة لتعزيز حماية حق المؤلف في الصين.

6. تعزيز الانتفاع بحق المؤلف: بُذلت جهود لإنشاء آليات للترخيص بحق المؤلف على الإنترنت والتعجيل بإنشاء منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف وأنظمة الخدمات الوسيطة لحق المؤلف في مجالات الموسيقى والسينما والتلفزيون والصوت والفيديو والأدب والتصوير الفوتوغرافي. وقد أُنشئت محطات عمل لحماية حق المؤلف في التجمعات الصناعية الرئيسية والمجمعات والقواعد، مما يوفر تسوية سريعة و"شاملة" للمنازعات المتعلقة بحق المؤلف، فضلاً عن وجود آلية استهلالية للقبول السريع للقضايا وفرزها بشكل منهجي. وشُجع أصحاب حق المؤلف على حل النزاعات بسرعة من خلال الوساطة أو التحكيم أو التقاضي. ووُفرت قنوات ملائمة ومباشرة لتعزيز استحداث المصنفات وإدارتها واستخدامها.

ثالثا. نتائج ملحوظة في حماية حق المؤلف عبر الإنترنت

7. على مدى السنوات العشرين التي أدارت فيها الإدارة الوطنية NCAC والإدارات الحكومية الأخرى المعنية عمليةَ جيانوانغ، طورت نظاما شاملا لحوكمة حق المؤلف على الإنترنت، وعززت قدرات الحوكمة متعددة الأبعاد، وعززت إنشاء ثروة من المصنفات عبر الإنترنت، وحسنت الامتثال لحق المؤلف على الإنترنت بشكل كبير. ولقد حفزت تحفيزاً فعالاً تطوير النظام بأكمله وحيويته الابتكارية من خلال حماية حق المؤلف. وتظهر بيانات البحث[40] أنه في عام 2022، بلغت القيمة السوقية الإجمالية لصناعة حق المؤلف عبر الإنترنت في الصين 199 مليار دولار أمريكي، منها الإتاوات التي بلغت 91.7 مليار دولار أمريكي. وازدهرت صناعة حق المؤلف عبر الإنترنت في الصين، وحققت تطورا مستقرا وسريعا. ولا تزال قاعدتها الهيكلية تتحسن بشكل أكبر.

رابعا. المضي قدما

8. في إطار المضي قدماً، يكمن الهدف من عملية جيانوانغ في زيادة تعزيز الرقابة على حق المؤلف على الإنترنت. وستبذل الجهود لتشديد الرقابة المستهدفة على المواقع الرئيسية وتوسيع نطاقها وتشديد العقوبات على عمليات التعدي على حق المؤلف والقرصنة وزيادة التكاليف التي يتحملها المتعدون بشكل كبير والتنفيذ الكامل للأثر الرادع للقانون.

---

[37] https://www.ncac.gov.cn/xxfb/tzgg/201504/t20150422_50363.html.

[38] يشير أمر حق المؤلف إلى أوامر الإزالة ضد الموسيقى المتعدية.

[39] الاختيار العشوائي للمواقع لتفتيشها من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون كجزء من عملية الرقابة، والكشف العلني في الوقت المناسب عن نتائج عمليات التفتيش هذه ونتائج الحالات التي تلت ذلك.

[40] تقرير التنمية عن صناعة حق المؤلف على الإنترنت في الصين، معهد أبحاث تينسنت، 2022. التقرير داخلي ولا يتعلق بالمجال العام.

9. وبغية تسريع مراجعة اللوائح المنفذة لقانون حق المؤلف، ستُعطى الأولوية لمواجهة تحديات حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية، وتعزيز الترخيص المعقول للانتفاع الجماعي بالمصنفات على الإنترنت، والتحديد الواضح للمسؤوليات القانونية لمقدمي خدمات الإنترنت، ودراسة قواعد حماية حق المؤلف فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

10. وستواصل الإدارة الوطنية NCAC تيسير عملية إنشاء آلية تراخيص معقولة وفعالة على الإنترنت وتوجيه أصحاب حق المؤلف والمستخدمين بعيدا عن المواجهة ونحو التعاون، من أجل تعزيز الانتفاع المشروع بالمصنفات ونشرها.

[نهاية الوثيقة]